بـ ١٣ طائرة وليس ١٢ طائرة، وبقيمة ٢٠٠ مليون دولار وليس ٢٥٠ مليون دولار)، وعلى تحويلها من النموذج سي ـ ٢ الى سي ـ ٧، بواسطة تحسين أجهزة التحليق وغيرها (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٣/٤/١٩٨٨). ويذكر ان الصفقة ما كانت لتتم لولا موافقة الادارة الاميركية، بسبب احتواء «كفير» على المحرك ج ـ ٧٩ الاميركي؛ وان الصفقة، التي تشمل، أيضاً، تدريب الطيارين وتزويد قطع الغيار، تتضمن الدفع بالتقسيط على مدى ثماني سنوات، وتصدير الفحم الكولومبي الى اسرائيل بقيمة مئة مليون دولار، كتبادل تجاري. واذا كانت اسرائيل تستفيد، في ذلك، من وجود عشرات طائرات «كفير» في المخازن، فهي توظف بقايا برنامج طائرة «لافي» أيضاً، حيث تبذل دولة جنوب افريقيا الجهود المضنية لاستقطاب المهندسين والفنيين الاسرائيليين، ولشراء تصاميم الطائرة الملغية (**انترناشونال ديفنس ريفيو**، ٣/١٩٨٨).

خطر اسلحة الدمار الشامل

تنظر اسرائيل بقلق متزايد الى حصول الدول العربية على بعض اسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً الكيماوية منها، وعلى الصواريخ الثقيلة بعيدة المدى. ويشمل ذلك استخدام الاسلحة الكيماوية في حرب الخليج منذ العام ١٩٨٤، والانباء التي تبثها اسرائيل حول اكتساب سوريا القدرة على انتاج الغازات الكيماوية و«العصبية». كما تتخوف اسرائيل من اقتناء سوريا والعراق والعربية السعودية للصواريخ الثقيلة من طراز س.س. ـ ٢١ وربما س.س. ـ ٢٣ وسكود المطوّر محلياً وسي. سي. س ـ ٢ على التوالي، بمدى يتراوح بين ١٢٠ و ٦٥٠ و ١٦٠٠ ـ ٣٢٠٠ كيلومتر (لم يتأكد النموذج المحدد) حسب الترتيب أياه. وبغض النظر عن الدوافع العربية لامتلاك مثل هذه الاسلحة ـ كرد على الترسانة النووية الاسرائيلية ـ فان الخطر بالنسبة الى اسرائيل يتمثل في امكانية ضرب المؤخرة والتجمعات السكانية والقواعد الخلفية والمطارات العسكرية وغيرها في عمق اسرائيل، من أجل نقل المعركة الى داخلها، للمرة الاولى ضمن حرب مقبلة.

وقد تمثّل الرد الاسرائيلي بسلسلة اجراءات، منها تنشيط جهاز الدفاع المدني، حيث أُجريت مناورة للجهاز في منتصف شباط (فبراير) في وادي بيسان، هي ليست الاولى ولا الاخيرة (**بمحانيه**، ٢٧/٢/١٩٨٨). وتجسد اجراء آخر بتعزيز الجهود المبذولة ضمن الصناعة العسكرية لتطوير المعدات الواقية للحرب الكيماوية، وكان آخرها تطوير حقنة تضفي الحصانة على الافراد ضد المواد الكيماوية ويسهل تخزينها، لتحل محل الاسلوب السابق الذي استند الى ثلاث حقن يتم حفظها في البرادات (**المصدر نفسه**، ٢٧/٢/١٩٨٨).

وقد عبّر رئيس الاركان الاسرائيلي، دان شومرون، عن الخطة الاسرائيلية بالتأكيد ان لدى اسرائيل «ثلاثة أجوبة عن معضلة الصواريخ: القدرة الرادعة... والتعامل مع الصواريخ هجومياً ودفاعياً، والدفاع المدني» (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٣/٤/١٩٨٨). واذا أشار الشق الاول من تصريحه الى قدرة اسرائيل العامة على ردع العرب عن اطلاق الهجمات العسكرية ضدها، فان الشق الثاني يثير الانتباه؛ اذ يعني التعامل «الهجومي» مع الصواريخ بشن الغارات الجوية ضد منصات اطلاقها من اجل تدميرها قبل استخدامها؛ بينما يتعلق الجانب «الدفاعي» بتطوير الاسلحة المضادة القادرة على كشف واصابة الصواريخ العربية في اثناء تحليقها وقبل اصطدامها باهدافها داخل اسرائيل، وهي اشارة الى السعي الاسرائيلي الى انتاج صاروخ «حيتس» (السهم) المضاد للصواريخ الباليستيكية قصيرة المدى. غير ان هذا الصاروخ ما زال قيد البحث والتطوير بالاشتراك مع الولايات المتحدة، مما يشير الى احتمال اضطلاع الصاروخ «باراك» الذي ينطلق عمودياً للدفاع الموضعي بهذا الدور، أو حتى الى امكان تحسين وتعديل صواريخ أرض ـ جو «هوك» الاميركية (بما فيها نموذج العام ١٩٧٤ المتقادم) لتدمير الصواريخ الباليستيكية، كما ثبت في تجارب اميركية مؤخراً، وفي النجاح الاسرائيلي بزيادة مدى «هوك» لاسقاط طائرة ميغ ـ ٢٥ على ارتفاع ٧٠ الف قدم وبسرعة ماك ٢,٥ (ضعفي ونصف ضعف سرعة الصوت) في حرب العام ١٩٨٢ (**افيشن ويك اند سبايس تكنولوجي**، ١١/٤/١٩٨٨).

أما الموقف الفعلي لأسرائيل، فقد عبّر عنه وزير الدفاع، اسحق رابين، بتهديد الدول العربية بأن «اسرائيل تمتلك قوة ضاربة تمكنها من الرد... عبر قصف مراكز التجمعات السكانية العربية» (**يديعوت**